Press Clipping

ESKADENIA SOFTWARE

Publication:	الغد	Circulation:	60000
Date:	04-12-2012	Issue Number:	3002
Page Number:	ب2	Section:	سوق و مال

الغد

اثنان في واحد أم اندماج؟

ضحى عبدالخالق*

تمهّلتُ قبل إطلاق الحكم على ترتيب إلحاق وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بحقيبة وزارة الصناعة والتجارة؛ فهذه الخطوة هي سابقة من نوعها في القطاع. وكما علمنا، فإنها جاءت ضمن حزمة إجراءات ضرورية اتخذتها الحكومة للحدّ من الإنفاق في القطاع العام والترشيد.

من جانب آخر، فرحت بخبر دمج المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات بـوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ إذ يبدو ذلك للمراقب بمثابة تثبيت لليد، وهي عضو في الجسم، ببقية الجسم، لكن الفرق أنّ الأعضاء المعنيّة كانت لا تتحدث أو تتواصل فيما بينها. فالمركز الوطني كان وما يزال الذراع التنفيذية لأهمّ تطبيقات مشاريع التكنولوجيا وخدمات الإنترنت الوطنيّة.

هذا وقد أتفق بالمُطلق مع أنّ القطاع هو نشاط اقتصادي وتجاري، مثله مثل التأمين، لكن لا يوجد "وزير التأمين" كما لا يوجد "وزير البنوك" في الأردن! لا بل إنّ سياسة دمج الأنشطة الاقتصادية ضمن قطاع واحد تُعتبر تجربة ناجحة في بلاد أخرى مثل فرنسا وبريطانيا وأميركا، ولكن الفرق أن هذه البلدان قد قامت، أولا، بتمكين فرق الصف الثاني والثالث والرابع، وبتمكين الهيئات وممثلي القطاعات ومؤسسات القطاع الخاص التي أصبحت بدورها تُمارس صلاحيات واسعة ضمن أطر لامركزية، تحت رقابة القانون الصارمة؛ أي بمعنى آخر أن عمليّة الاندماج هي خطوة مفيدة فقط ضمن شروط ومعطيات إدارية وهيكليّة فُضلى، ليست متوفّرة لدينا الآن.

إن شعبية القرار السياسي عندما يمس هيكل الإدارة في القطاع العام لا تعني نجاحه لحين قياس نتاج ذلك على الأرض، بتفاصيل عمل القطاعات اليومية. وهذا يُذكّرنا بالعلاقة الهيكليّة المُرتبكة ما بين وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي أو وزارات الإعلام والشباب والثقافة، بكل محاولات الدمج والانفصال ثم الدمج المتعاقبة! وعليه، سيُعاني قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حتى إتمام قياس هذه التجربة.

إنّ التباطؤ الحالي الذي تشهده أسواق التكنولوجيا يحتاج في حقيقة الأمر إلى وزير اتصالات وتكنولوجيا معلومات مُتفرّغ. والوزير (القائد) مطلوب الآن لتسليط الضوء على القطاع الذي أصبح يساهم بـ14 ٪ من الناتج القومي الإجمالي منذ قفزته في العقد الماضي، وليكون مصدر إلهام حقيقي لأهل القطاع. إنّ منصب الوزير هو منصب سياسي مُتعلق برسم السياسات، في الوقت نفسه الذي يحتاج فيه إلى قيادات وسطى، وفرق عمل فعّالة لدمج التكنولوجيا بالاقتصاد، ولكبح التقلّب المفاجئ في المشاريع وهي آخذة في التراجع! وعليه، فإنّ أي "إلحاق" أوسع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بوزارة الصناعة والتجارة، بدمج أو بغيره، سيُوسع أكثر من رقعة الفوضى الإدارية وشلل الفرق والموارد داخل القطاعين.

إنّ وراء قرارالحكومة اليوم إعادة الهيكلة هوس العودة إلى المركزية، وتوجّسٌ من استقلال القطاع الخاص تحت شعار مشروع هو ضبط النفقات والترشيد والمحاسبة، بهدف استعادة ثقة المواطن؛ تلك التي تزعزعت أصلا من سوء الإدارة وغياب فلسفة التمكين في إدارة القطاع العام وحساب إنتاجيته؛ وعلى هذه النقطة يجبُ التركيز. وفي أي تشكيلة وزارية مُقبلة، لا بدّ أن يُطالب ممثلو القطاع بوزير اتصالات وتكنولوجيا معلومات مُتفرّغ، لكي يدفع بمصالح القطاع عن قرب، ولعكس عقارب الساعة. ولن توجد صعوبة في ذلك؛ فلائحة المرشّحين المنتظرين لتولي هذا المنصب لائحة كفؤة وطويلة.

*خبيرة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات